وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

مستقبل العلاقات الاقتصادية العر اقية-الصينية

The future of Iraqi-Chinese economic relations

أ. د. هادي مشعان ربيع

كلية العلوم السياسية / جامعة الأنبار

hade-72@uoanbar.edu.iq

م.م. محمود ياسين أحمد

mahmood.yaseen@uoanbar.edu.iq

كلية العلوم السياسية / جامعة الأنبار

Prof. Dr. Hadi Mishaan Rabee

College of Political Science / University of Anbar, Iraq

hade-72@uoanbar.edu.iq

ASST. Lecturer . Mahmoud Yaseen Ahmed

College of Political Science / University of Anbar, Iraq

mahmood.yaseen@uoanbar.edu.iq

المخلص

يتسم مستقبل العلاقات العراقية الصينية، بالفرص الكبيرة في مجالات متعددة، لاسيَّما الاقتصادية، والتجارية. وعن طريق ذلك تهدف الدراسة إلى تبيان محددات العلاقات العراقية الصينية، وأهم العوامل التي أثرت في تلك العلاقة، وكيف دارت تلك العلاقة في فترة الحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي على العراق، وموقف العراق من مبادرة الحزام والطرق. كما بينت الدراسة مستقبل العلاقات العراقية الصينية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العراقية الصينية، مبادرة حزام الطريق، مستقبل العلاقات العراقية الصينية، محددات العلاقات العراقية الصينية.

ABSTRACT

The future of Iraqi–Chinese relations is characterized by significant opportunities across multiple fields, particularly economic and commercial sectors. Accordingly, this study aims to identify the determinants of Iraqi–Chinese relations and the key factors that have influenced this relationship. It also examines how these relations evolved during the period of economic sanctions and the U.S. occupation of Iraq, as well as Iraq's position on the Belt and Road Initiative. Furthermore, the study explores the future prospects of Iraqi–Chinese relations.

Keywords: Iraqi–Chinese relations, Belt and Road Initiative, future of Iraqi–Chinese relations, determinants of Iraqi–Chinese relations.

المقدمة

شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، تطورًا بين الحين والآخر، على الرغم من العقبات التي كانت تواجهها في بعض الأحيان، لاسيَّما بعد الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي عام (1990), وما تعرَّض له العراق من عزلة دولية، وحصار اقتصادي, ومن ثم التطورات التي مرَّ بها العراق بعد عام (2003)، والناتجة عن الاحتلال الأمريكي للبلاد, والفوضى وعدم الاستقرار السياسي، والمجتمعي, وما صاحبها من خلل أصاب النشاط الاقتصادي للدولة. إلا أنَّ تطورًا قديمًا أخذت تشهده هذه العلاقات في السنوات الأخيرة، تمثل بزيادة الاهتمام الصيني بالعراق من الناحية الاقتصادية، سواء بزيادة التواجد الفعلي في الساحة العراقية، عن طريق الشركات الصينية، والعمال الصينيين, أو عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري, ونوعه، تقابله رغبة عراقية في توثيق هذه العلاقات، والارتقاء بها، على الرغم من الضغوطات الدولية التي تمارس عليها, ولاسيَّما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية الدراسة

السؤال الذي يطرح هنا: كيف استمرت العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية، على الرغم من الاضطرابات الجيوسياسية والعراقية المحلية؟ وهل تشهد هذه العلاقات بين العراق والصين، منعطفًا يتسم بمزيد من الاعتمادية والالتزام في المستقبل؟

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى ضخامة الاقتصاد الصيني، وتحقيقه قفزات غير مسبوقة بين الاقتصادات الصاعدة، وحاجة الصين المتزايدة للنفط، والغاز، الذي يمتلكه العراق, وإلى موقعه الجيوسياسي، والاستراتيجي على الطرق، والشبكات الحيوية لمبادرة الحزام والطريق، التي تسعى الصين بقوة إلى تنفيذها, تقابلها حاجة العراق إلى الصين كسوق لنفطه, وللحصول على البضائع، والمنتجات الصينية، فضلاً عن أهمية الاستثمارات العراقية الصينية المشتركة، وما يمكن أن تحققه من فوائد كبيرة للجانبين، في ظلّ الوفرة المالية التي يحققها العراق من تحسن أسعار النفط، وحاجة العراق للشركات الصينية لزيادة معدلات التنمية، وإعادة الإعمار، وتشييد البنى التحية, ولاسيَّما قطاعي النفط، والكهرباء.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "أنَّ استمرار العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية، على الرغم من الاضطرابات الجيوسياسية، والعراقية المحلية، تعود بالدرجة الأساس إلى الحاجة المتنامية لكل منهما للآخر، فالصين تحتاج العراق كمورد للنفط، وسوقا للشركات الصينية فضلاً عن موقعه الاستراتيجي, والعراق يحتاج الصين سوقًا لنفطه، ومصدرًا للحصول على البضائع، والمنتجات الصينية, وأنَّ مستقبل هذه العلاقات سوف تشهد منعطفًا يتسم بمزيد من الاعتمادية، والالتزام المتبادل بين البلدين".

منهج الدراسة

سوف تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, والمنهج الاستشرافي المستقبلي, وإنَّ هذين المنهجين من وجهة نظر الباحث، هما الأكثر ملاءمة لهذا النوع من الدراسة.

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة على أربعة محاور, تناولنا في المحور الأول محددات العلاقات العراقية الصينية، والعوامل المؤثرة فيها. وفي الثاني العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية، خلال فترة الحصار الاقتصادي، والاحتلال الأمريكي للعراق. أمَّا المحور الثالث فقد خصص للبحث في الموقف العراقي من مبادرة الحزام والطريق, وتناول المحور الرابع مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية. وجاءت الخاتمة متضمنة أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة.

المحور الأول

محددات العلاقات العر اقية الصينية والعوامل المؤثرة فيها

يمكن إرجاع العلاقات العراقية الصينية، إلى أكثر من (2000) سنة قبل الميلاد، كجزء من علاقات الصين بالمنطقة[1]، إذ إنَّ وقوع المنطقة العربية في منطقة استراتيجية عالمية مهمة, في غرب آسيا، وشمال إفريقيا، وجنوب أوربا, وتمتعها بتاريخ عريق, وحضارة مشرفة, وموارد طبيعية وافرة, خلق بين كلا الجانبين العربي والصيني، تبادلات بشتى المجالات, عن طريق ما كان يعرف بـ"طريق الحرير وطريق العطور برًا وبحرًا"[2], ثم تطورت هذه العلاقات بعد ظهور الإسلام, وازدهرت وتعززت في العصر العباسي، إذ كان العراق مركزًا للخلافة الإسلامية, وجرى تبادل الوفود الدبلوماسية بين الخلافة العباسية في العراق، والامبراطورية الصينية. كما ساعد بناء مدينة بغداد على ازدهار الحركة التجارية مع الصين، لأنَّ موقعها يضمن وصول البضائع الصينية عبر دجلة المتصل بالبحر, واستمرت هذه العلاقات فيما بعد بأشكالها المختلفة، ولاسيَّما الاقتصادية [3].

أمَّا في العصر الحديث فقد تأسست العلاقات العراقية الصينية، بعد قيام ثورة (14) تموز (1958) بقيادة (عبد الكريم قاسم) في العراق, إذ سارعت بكين مباشرة بعد هذه الثورة، بإقامة علاقات دبلوماسية مع بغداد, والاعتراف بالنظام الجديد, إذ رأت بكين التي كانت تحت قيادة (ماو تسي تونغ)، في عبد الكريم قاسم قائدًا ثوريًا لديه القدرة على قيادة توجه جديد، يتحدى الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي, ولاسيَّما بعد أن اتخذ خطوته الجريئة بسحب

1- تسوي وي, السفير الصيني يكتب للبيان: مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العراقية, (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2023), ص3.

2 - كان هناك قديمًا طريقان تمَّ التواصل عن طريقهما بين الصين، والعرب في جزيرتهم, الطريق الأول: البري الممتد من تشانغ غان (شيان) عاصمة الصين آنذاك، إلى غرب آسيا، والمعروف بطريق الحرير. والطريق الثاني: طريق العطور البحري الممتد من السواحل الجنوبية الشرقية للصين، إلى جزيرة العرب، ومنطقة بلاد الرافدين. والواضح أنَّ تأثيرات هذان الطريقان كانت كبيرة في شتى المجالات الحياتية بين العرب، والصين قبل الاسلام. ينظر: صادق جودة, **العلاقات العربية الصينية أيام أسرة تانغ**, (عمان: دار يافا العلمية للنشر,2014), ص ص17- 21.

3 - المرجع نفسه, ص69.

عضوية العراق من حلف بغداد، الذي كان إحدى وسائل الغرب في منع التوغل الشيوعي في المنطقة[4]، وقد جرى تبادل الزيارات بين الطرفين العراقي والصيني، كما تمَّ توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية[5].

إنَّ العلاقات العراقية–الصينية كانت قد تأسست منذ بداية انطلاقها، على ثلاثة مقتربات ترسم طبيعة تلك العلاقة، ومساراتها، ومدياتها، وهي المقترب الايديولوجي (الفكري-السياسي)، والمصالح المتبادلة، والدبلوماسية الشخصية، ولما كانت المصالح المتبادلة محدودة، لأنَّ الصين كانت منصرفة إلى إدارة شؤونها الداخلية، ومعالجة مشكلاتها الاقتصادية، وفي شبه عزلة اقتصادية، وكان العراق قد أقام علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، والقوى الصناعية التي مثلت السوق العالمي لنفطه، ومصدر التقنية المتقدمة، والأسلحة المتطورة، لذا فإنَّ المقترب الايديولوجي كان الأكثر فاعلية في رسم مسار العلاقة بين البلدين خلال هذه الفترة[6]، وقد تعزز دوره خلال الحرب الباردة ابتداءً، ومع انتشار الوجود الأجنبي الأمريكي والسوفيتي في المحيط الهندي، والخليج العربي. ومع أنَّ الخلاف الصيني– السوفيتي الذي حصل خلال هذه الفترة، كان يؤثر في علاقات الصين الدولية، إلا أنَّ العراق لم يستجب لذلك، لأنَّ الوجود الأمريكي في الخليج لم يكن من الممكن مواجهته، من غير الوجود السوفيتي في المحيط الهندي، وباتفاقية التفاهم الاستراتيجي بين العراق والاتحاد السوفيتي هذا من جهة، ومن جهة ثانية سعى العراق إلى أن يكون في منأى عن عواقب الخلاف الايديولوجي، والمصلحي الصيني– السوفيتي، وذلك بفضل التقارب الايديولوجي الذي تمكن من إقامته معهما، فالاتحاد السوفيتي السابق كان من المناهضين للإمبريالية، والهيمنة الرأسمالية، ولسياسات النفوذ، وكان مثل هذا التوجه يغري العراق في توجهاته، وطروحاته الايديولوجية، وكانت الصين ايضا من أنصار حركة عدم الانحياز، والتحرر، ومن المنتقدين للسياسة الأمريكية، والمنادي بالاستقلالية، وحق الشعوب في اختيار طريقها في الحياة[7].

---

4 - محمد بن هويدن، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (13)، (شتاء 2007)، ص ص 62-63.

5 - علي نجم الحلبوسي، **تأثير الطاقة في الاستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد العام 2001**، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2022)، ص ص113-114.

6 - غيث الربيعي، " تطورات العلاقات العراقية –الصينية"، **مجلة كلية العلوم السياسية**، جامعة بغداد، المجلد (21)، العدد (41)، (حزيران 2010)، ص305.

7 - غيث الربيعي، مرجع سابق، ص306.

بشكل عام، إنَّ التوتر هو الذي كان يحكم العلاقات العراقية الصينية، خلال عقد الستينيات، والسبعينيات من القرن الماضي, ويعزى هذا التوتر إلى أسباب، أهمها العلاقة السيئة مع عبد الكريم قاسم بسبب موقفه المعادي للشيوعين في العراق, ومسألة استقلال الكويت التي اتخذت فيها الصين موقفًا غير داعم للعراق, والتضارب الذي حصل خلال هذه الفترة في العلاقات العراقية السوفيتية [8]:

وعلى الرغم من حدوث بعض الإشارات الايجابية بين العراق، والصين، مثل توقيع اتفاقيتين اقتصاديتين، وفنيتين، عام (1971), وتعهد الصين بدعم الحكومة العراقية في جهودها من أجل تأميم ثرواتها النفطية، من سيطرة الشركات الاحتكارية الأجنبية في عام (1972), وعرضها في عام (1975) العمل في مشاريع البناء، والزراعة، والنقل في العراق, ظلَّ التوتر هو السمة الغالبة على العلاقة بين البلدين[9], ولم يحدث تحسن حقيقي في هذه العلاقة إلا بعد منتصف السبعينيات، بعد تراجع علاقة العراق مع الاتحاد السوفيتي، التي استغلتها الصين لبناء علاقات طيبة مع بغداد، بهدف التأثير قدر الإمكان للتقليل من النفوذ، والتأثير السوفيتي في العراق, ولاسيَّما بعد التقارب السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية[10].

وكان هناك عامل آخر ظهر في نهاية السبعينيات، أسهم في زيادة اهتمام الصين بمنطقة الخليج, والعراق في مقدمتها, وهو تبني القيادة الصينية في فترة حكم الرئيس دينغ تيشاو بينغ (1972-1992) - التي عرفت بفترة صعود التكنوقراط إلى السلطة على حساب تراجع قدامى المحاربين الثوريين- عامل التنمية، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تحقق النمو للصين في مختلف المجالات. إنَّ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الصين، تطلبت منها تغييرًا في توجهات سياستها الخارجية، كي تصبح أكثر تعاونًا، وأقل تصادمًا مع دول العالم الخارجي, التي من الممكن أن تسهم في إيصال الصين إلى تحقيق النمو. لذلك فإنَّ الكثير من أفكار (ماو تسي تونغ) الثورية، تم استبدالها بأفكار أخرى أكثر برغماتية, وتمَّ وضع المصالح التجارية قبل السياسية[11]. وكان نتيجة لهذا التغيير أن بدأت الصين تنظر إلى منطقة الخليج،

8 - ابتسام محمد العامري," توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام 2003 ", **مجلة قضايا سياسية**, مركز الدراسات الاستراتيجية, جامعة بغداد , العددان (48-49), (2017), ص ص 19-20.

9 - رحمن لوعان محسن," العلاقات العراقية – الصينية: دراسة في الجانب الاقتصادي بعد العام 2003 ", بحث ترقية مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية, وزارة الخارجية العراقية, (نيسان 2015), ص27.

10 - محمد بن هويدن, مرجع سبق ذكره, ص66.

11 - محمد بن هويدن, مرجع سبق ذكره, ص ص 69-70.

منطقة اقتصادية للحصول على النفط, وسوقًا لتصريف البضائع, ومصدرًا للحصول على الاستثمارات, أكثر من كونها منطقة للتنافس، والسيطرة مع قوى أخرى منافسة, كما كان الأمر في السابق[12].

وإذا كان التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات العراقية الصينية خلال الحقبة المذكورة آنفًا، فإنَّ الحياد كان هو السمة المميزة لعقد ثمانينيات القرن الماضي, فمن أجل حماية مصالحها الاقتصادية الاستراتيجية، والناشئة في الخليج, حاولت الصين أن تظل محايدة في النزاعات الإقليمية، ومنها الحرب العراقية الإيرانية[13]. إلا أنَّ موقف الحياد هذا لم يمنعها من متابعة فرص الأعمال في كل من العراق، وايران, ومحاولة تحقيق مكاسب من وراء هذه الحرب, إذ مهد لها هذا الحياد كسب ثقة طرفي الحرب, ولاسيَّما بعد دخولها في تفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول المنطقة. سياسة الصين هذه تجاه طرفي النزاع, والتي كانت توصف بأنَّها مزيج من "الحياد المبدئي"، و"الانتهازية التجارية "، مكنتها من أن تصبح المصدر الأساسي لتوريد السلاح لطرفي النزاع, إذ شكَّلت صادرات السلاح الصيني للعراق، وإيران، ما نسبته (70%) من اجمالي صادراتها العسكرية خلال المدة بين 1982-1986, وقد شكَّلت واردات العراق منها ما يقرب من (3,3) مليار دولار[14], فضلًا عن توقيع الطرفين العراقي، والصيني، العديد من الاتفاقيات التجارية، والاقتصادية، والفنية، ومذكرات التفاهم, وشاركت الصين في مشاريع كبرى في العراق, بما في ذلك مدّ الجسور في بغداد، والموصل, وتنفيذ العديد من الصالات الرياضية في بغداد, والطريق السريع في مدينة الموصل, وإنشاء مصنع لغسل الصوف، والغزل, وقدمت قرضًا للعراق بقيمة (400) مليون دولار أمريكي. وكان يوجد في العراق خلال هذه المدة أكثر من (22000) عامل صيني, وبحلول عام (1985) كان لدى الصين (444) عقدًا مع العراق، بلغت قيمتها (1,53) مليار دولار. ومع مطلع عام (1990)، وصلت أعداد هذه العقود إلى (662) عقدًا بقيمة (1,98) مليار دولار, وبالمقابل وصل حجم تصدير النفط العراقي إلى الصين، إلى ما يقارب من (150) ألف برميل يوميًا، وهو ما يؤشر على حجم التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين[15].

---

12 - المرجع نفسه, ص70.

13- "Zhongmin Liu, **Islamic studies(in Asia)** Historical Evolution of Relationship between china and the Gulf Region", Shanghai international University, 17 Jul 2018(p. 7),

14- ابتسام محمد العامري, مرجع سبق ذكره, ص20.

15 - "Zana Gul, **Asian Journal comparative politics** The new era in the continuum of china and Iraq's relationship", Vol.8(1),2023(.352.p),

نستنتج ممَّا تقدم، أنَّ العامل الإيديولوجي كان قد قام بدور محوري في تشكيل العلاقات الصينية العراقية في بداية تأسيسها، ثمَّ حلَّ محله العامل الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات، إلى مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

المحور الثاني

العلاقات الاقتصادية العر اقية الصينية خلال فترة الحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي للعراق

في عام (1990)، أدت الحملة العسكرية لتحرير الكويت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق ما عرف بـ (عاصفة الصحراء)، إلى تقويض مكانة الصين في الشرق الأوسط. ففي أيلول (1990)، أيدت الصين قراري مجلس الأمن الدولي (660) و(661)، اللذين فرضا عقوبات على العراق, لكنَّها لم تدعم القرار رقم (678) لشن حرب ضد العراق, إذ فضلت الصين الوسائل الدبلوماسية، ورفضت المشاركة في تحرير الكويت, وقد وصفت الصين هذه الحرب بأنَّها "صراع بين الهيمنة العالمية والاقليمية"، وأنَّ الولايات المتحدة تسعى إلى "الهيمنة على العالم"[16].

إنَّ سياسة الصين تجاه العراق خلال هذه الفترة، كانت ذات بعدين متشابكين, يتعلق الأول بالتصدي لعدوان العراق على الكويت، والمشكلات المتعلقة بها. ويهتم الثاني بشكل أساسي بتأمين المصالح الاقتصادية طويلة الأجل للصين في العراق. ففي محاولتها لتعزيز مصالحها في الخليج، وحمايتها، حاولت الصين صياغة سياسة ذات معيارين " الاستقلال" و " الحياد". معيار الاستقلال الذي يهدف إلى التمييز بين سياسة الصين، وسياسة الولايات المتحدة, وتقليص تأثير القوة الأمريكية غير المتنازع عليها في المنطقة. أمَّا معيار الحياد فيهدف إلى تمكين الصين من تجنب الانجرار بعمق في الصراعات بين الخصوم الخليجيين, ومن ثَمَّ حماية مصالحها الاقتصادية على المدى الطويل[17].

16- Harlan EW, "Chinese evaluations of desert storm: implications for prc security", **The Journal of East Asian Asian Affairs**, 6(2), 1992).pp.447-457(

17- John Calabrese, " China and Iraq : A Stake in Stability", **The Middle East Journal**, Vol.52,No,3, 1998).p.291(, Summery

لقد كان لعقوبات الأمم المتحدة على العراق، أثر مكلف في تجارة الصين مع العراق, إذ أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في عام (1992) "لي جونهوا"، إلى أنَّ الصين خسرت ملياري دولار أمريكي من صادرات الأسلحة إلى العراق, وأكثر من (7) مليار دولار أمريكي من التجارة الثنائية بأكملها[18]. ومع أنَّ الصين دعت العراق إلى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، إلا أنَّها أعربت عن تحفظات قوية فيما يتعلق بالعديد من إجراءات مجلس الأمن الدولي, ودعت إلى تخفيف العقوبات لأنَّها ألحقت خسائر كبيرة بالعراقيين[19].

وما هو جدير بالذكر، أنَّ الصين في بدايات عقد التسعينيات، لم تشارك بدرجة كبيرة في صناعة الطاقة في العراق، غير أنَّ النمو السريع لواردات الصين من النفط، كان قد تزامن مع فرض العقوبات الدولية على العراق. ومن المفارقات أنَّ هذه العقوبات التي قيدت بشدة التبادلات التجارية بين العراق، والصين, كما ذكرنا, أسهمت إسهامًا غير مباشر في تنمية التعاون بين العراق والصين في مجال الطاقة, إذ كان لتعطيل تجارة تصدير النفط العراقي، والمشاركة الأجنبية في صناعة الطاقة في العراق, أن استغل الصين والعراق هذا الوضع لتحقيق هدف مشترك- وإن كانت دوافعهما الأولية مختلفة- وهو إقامة علاقات طويلة الأمد في مجال صناعة الطاقة، وتوطيدها, ففي حين كان الدافع الرئيس للصين للقيام بذلك هو الدافع الاقتصادي, كان دافع العراق سياسيًا بالدرجة الأولى لتحقيق هدفين, الأول: على المدى القصير يتمثل بإضعاف الدعم للعقوبات المفروضة عليه، بتقويض الاجماع السياسي الذي يبقي هذه العقوبات سارية. والهدف الثاني على المدى الطويل الحفاظ على استقلال السياسة الخارجية للعراق، عن طريق السيطرة على أصول الطاقة[20]. وقد صرَّح المسؤولون العراقيون بذلك علنًا، حين قام العراق بتكثيف الدبلوماسية النفطية في منتصف التسعينيات, بأنَّ العراق يعدّ التوقيع المحتمل لعقود نفطية أولية مع شركات أجنبية، خطوة نحو كسر الحظر الاقتصادي"[21].

18, " Peaceful or dangerous collaborators? Chinas relation with the Gulf countries"- John Calabrese ,
,p.477.)winter 1992-1993(**Pacific Affairs**, Vol.65,No.4,

19- Zana Gul, Op.cit,p.253.

20- ., p) Summery 1998(,**The Middle East Journal**, Vol.52 ,No, 3 , :A Stake in Stability" China and Iraq" John Calabrese,
299.

21- Ibid.p.300.

وبعد توقيع العراق مع الأمم المتحدة على برنامج النفط مقابل الغذاء عام (1995)، رحبت الصين بهذا الاتفاق, وسعت عن طريقه إلى إعادة علاقاتها الاقتصادية مع العراق, وفعلاً احتلت المركز الأول في قائمة الدول التي تشتري النفط العراقي وفق هذا البرنامج, كما عقد العراق عدة صفقات مع الصين خلال هذه الفترة. فعلى سبيل المثال، وقعت الشركة المتحدة الصينية المكونة من شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، وشركة الصين للصناعات الشمالية (NORINCO)، في عام (1997)، عقد انتاج مشترك مع العراق لمدة (22) عامًا لحقل الأحدب النفطي في محافظة واسط العراقية, وبموجب هذا العقد كان من المفترض أن تقوم الصين بتطوير الحقل، بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، ليصل انتاجه إلى (90) ألف برميل يوميا[22]. فضلًا عن عقود بيع أقمار صناعية لرصد الأحوال الجوية, ومعدات لمراقبة السطح والاتصال, وصلت قيمتها إلى ما يزيد على (24) مليون دولار[23].

ونستطيع القول: إنَّ الموقف الصيني من العراق قبل العام (2003)، تميز بالتوازن في محاولة منها لتحقيق أمرين، الأول: هو مجاراة السياسة الأمريكية حيال العراق، كونها السبيل الوحيد للحفاظ على مصالحها، وعلاقاتها بالغرب. والثاني: هو الحفاظ على علاقاتها مع العراق، والتأكيد في الوقت ذاته على استقلالية سياستها الخارجية، عن طريق الامتناع عن التصويت على بعض القرارات التي تتعلق بالشأن العراقي[24].

أمَّا بعد عام (2003)، فقد شهدت العلاقات العراقية الصينية تطورًا كبيرًا، إذ تضمنت هذه الفترة إحياء قنوات متعددة للتواصل، عن طريق المشاركة المتزايدة بسرعة, بما في ذلك الحكومات، والشركات، والنخب, إذ تمَّ تشكيل الأجندة وفقًا لاحتياجات البلدين, وتمَّ التوقيع على اتفاقيات مختلفة، أعطت بغداد وبكين الأولوية فيها للتفاعلات في قطاع النفط، ثم البنية التحتية.

ففي آذار عام (2003)، أعربت الصين عن قلقها البالغ، إزاء الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق، وآثاره, وكانت مخاوف الصين من هذا الغزو, ترجع بالدرجة الأساس إلى خشيتها من فقدان المشاريع المربحة،

---

22 -, Erica Strecker Downs, **Chinas Quest for Energy Security**(Rand Corporation, 2006) .p.18,

23 - محمد بن هويدن, "السياسة الخارجية الصينية من الايديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق أنموذجا", **مجلة شؤون اجتماعية**, المجلد (24), العدد (96), (شتاء 2007), ص ص 121-122.

24 -عمر هاشم ذنون الحيالي, **السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ عام 2003 و آفاقها المستقبلية**, (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع, 2016), ص ص 36-37.

التي وقعتها مع العراق, وتخوفها من سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في العراق, مما يعني تهديد امدادات الصين المستقبلية من النفط, والخشية من امتداد تأثير هذه الحرب إلى الصين نفسها، بفعل وجود الجماعات الإسلامية فيها[25].

لذا شرعت بعد الغزو مباشرة إلى دعم العملية السياسية الجديدة في العراق, وذلك عن طريق ترحيبها بتأسيس ما يسمى بمجلس الحكم المحلي في تموز (2003). وفي آب من العام نفسه، قام (جلال الطالباني) رئيس المجلس بزيارة إلى الصين، والتقى عضو مجلس الدولة الصيني (تانغ جيا شيوان)[26], إذ صرَّح الأخير بأنَّ "الصين مستعدة لتولي دور إيجابي في إعادة إعمار العراق"[27]. وقد حضرت الصين فيما بعد مؤتمرًا حول إعادة إعمار العراق في مدريد، ووعدت بإلغاء ديون العراق للصين، وتبرعت بمبلغ (24) مليون دولار أمريكي[28].

وفي آذار (2004)، قام (محمد بحر العلوم) رئيس مجلس الحكم المحلي بزيارة إلى الصين، والتقى بالرئيس الصيني (هو جيتاو) الذي أكد على أنَّ الصين، مستعدة للقيام بدور نشط في إعادة إعمار العراق[29], وقد هدفت الزيارات العراقية هذه إلى طمأنة الجانب الصيني، إذ تمَّ إلغاء العديد من المشاريع، وإيقافها، بعد الاحتلال الأمريكي، وانسحاب جميع الشركات الصينية من العراق. وقد أكدت تصريحات الحكومة الصينية خلال هذه الزيارات، على سيادة العراق لاسيَّما استقلال السياسة الخارجية للعراق, وقد أعاد البلدين فتح سفارتيهما في بغداد، وبكين، في تموز عام (2004)[30].

وفي تموز (2007)، زار الرئيس العراقي (جلال الطالباني) الصين، والتقى بالرئيس الصيني (هو جيتاو), ووقع البلدان خمس اتفاقيات تعاون، تضمنت الآتي[31]:

---

25 - محمد بن هويدن, "السياسة الصينية تجاه العراق", **مجلة السياسة الدولية**, مركز الاهرامات للدراسات الاستراتيجية, القاهرة, المجلد (42), العدد (167), (2007), ص91.

Zana Gul, Op.cit,p-26. 354

Ibid.- 27

28 - علي نجم الحلبوسي, مرجع سبق ذكره, ص116.

Zana Gul, Op.cit,pp.29 - 355.354-

Ibid,p355.30 -

31- ابتسام محمد العامري, "البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية الصينية بعد العام 2003", في مجموعة باحثين: واقع العلاقات العراقية الصينية وآفاقها المستقبلية "واحد وستون عام على العلاقات العراقية الصينية", مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية, بغداد, **كراس النهرين**, العدد (15), (2019), ص18.

1- تسهيل عملية تنفيذ العقود النفطية المبرمة بين الشركات الصينية، والحكومة العراقية، قبل الاحتلال الأمريكي.

2- تعزيز التعاون الدبلوماسي بين البلدين.

3- تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والفني.

4- توفير برامج تدريبية للملاكات الوطنية العراقية.

5- إلغاء الصين لديونها الحكومية والبالغة (8,5) مليار دولار المستحقة على العراق, وتخفيض ديون الشركات الصينية الخاصة بسبة (80%)، على مدى (17) عامًا ابتداءً من العام (2010).

وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) للصين في تموز (2010)، خطوة أخرى باتجاه تعميق العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية, وقد التقى المالكي برئيس الوزراء (وين جياباو)، والرئيس (هو جينتاو), وكبار رجال الأعمال الصينيين. وقد أثمرت هذه الزيارة عن دعوة العراق للجانب الصيني، لزيادة استثماراته في القطاع النفطي, وإقامة صندوق لإعادة إعمار العراق, وامكانية تقديم الصين قروض مخفضة الفائدة في قطاع المواصلات العراقي[32]. فيما دعا الجانب الصيني العراق إلى تشجيع إقامة علاقات طويلة، ومتواصلة، بين البلدين، في مجال النفط، والغاز، تنقيبًا، واستخراجًا، وتكريرًا، وتجارة, إذ قال جياباو: "ستشجع الحكومة الصينية الشركات على إقامة علاقات طويلة الأمد، ومستقرة بشأن امدادات النفط، والغاز الطبيعي, وستشارك الصين بنشاط في بناء البنى التحتية في العراق"[33].

لم تتوقف سلسلة زيارات المسؤولين العراقيين للصين، إذ جاءت زيارة رئيس الوزراء (حيدر العبادي) للصين في كانون الأول (2015)، تعزيزًا للعلاقات بين البلدين, وأعلن أنَّ العراق سوف ينضم إلى مبادرة الحزام والطريق, وقد أثمرت زيارته هذه عن توقيع مذكرات تفاهم لشراكة استراتيجية شاملة مع الصين, مقابل مشاركة الصين في هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة، بإعادة إعمار العراق، ومشاريعه, بما في ذلك الطاقة، والاتصالات، والبنية التحتية. ومشاركة العراق في مبادرة الحزام والطريق تأسست على " النفط مقابل الاعمار" والاستثمار في البنية التحية[34]. وخلال زيارة

32- المرجع نفسه, ص25.

33- Zana Gul, Op.cit., p. 356

34- Amjed H.AL-Masgoodi (2021)University of Western Australia, **China and Iraq:1949-2016**, p. 279.

رئيس الوزراء العراقي (عادل عبد المهدي) الى الصين في ايلول 2019 تم تفعيل مذكرات عام 2015 جزئيا, اذ وقع العراق مع الجانب الصيني ثماني اتفاقيات اقتصادية ومالية بما في ذلك اتفاقية تجارية شاملة لبرنامج يعرف باسم" النفط مقابل البناء" لمدة 20 عاماً. وقد تضمنت الاتفاقية انشاء بغداد وبكين صندوق استثمار مشترك لتمويل مشاريع اعادة الاعمار مثل " السدود والموانئ والسكك الحديدية والمطارات والمدارس" في العراق من قبل الشركات الصينية . ويمنح هذا البرنامج الشركات الصينية العمل من اجل تبادل 100 الف برميل نفط يوميا, اي ما يقارب 10% مما يصدره العراق الى الصين[35].

إنَّ العلاقات العراقية الصينية قد شهدت تطورًا كبيرًا، منذ بداية التسعينيات إلى الوقت الراهن، وامتدت إلى جميع المجالات، ولكن الجانب الاقتصادي كان له الاهتمام الأكبر في هذه العلاقة, وكان من نتائجه أن تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين، ليصل في عام (2020) إلى (30) مليار دولار, وفي عام (2022) إلى ما يقرب من (53,37) مليار دولار، بزيادة قدرها (43,1%) على أساس سنوي[36], وهو ما جعل العراق يحتل المرتبة الثانية في دول منطقة غرب آسيا، وشمال إفريقيا، من حيث الشراكة التجارية مع الصين, ويصبح العراق كذلك ثاني مصدّر أجنبي للنفط الخام للصين، إذ بلغ حجم ما صدره للصين في عام (2022)، ما يزيد على (55,49) مليون طن[37].

35 - يوسف قحطان نعمة الصحاف, "السياسة الخارجية العراقية اتجاه التعاون الاقتصادي مع الصين", المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية, السياسية والاقتصادية, 6 يونيو https://democraticac.de/?p=75344:2021

36- "خلال العام (2022) أكثر من (53) مليار دولار، حجم التبادل بين العراق، والصين":--https://www.todaynewsiq.net/73692 2022-53-.html

37, Sercan Çalışkan-"China's Expanding Influence in Iraq": March 22, 2023:
https://thediplomat.com/2023/03/chinas-expanding-influence-in-iraq/

المحور الثالث

الموقف العراقي من مبادرة الحزام والطريق

مبادرة "الحزام والطريق الواحد" التي طرحها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في تشرين الأول عام (2013)، هي شبكة من الموانئ، والطرق، وسكك الحديد، التي ستربط أكثر من(70) بلدًا حول العالم, ويشار إلى المبادرة بوصفها مشروعًا جديدًا يقوم على إحياء طريق الحرير القديم، وتوسيعه, ووضع رؤى للتشارك في الاستراتيجيات التنموية، والبنى التحتية، بين الدول الواقعة على طول خطه البري، والبحري، لتوثيق الروابط بين تلك الدول الاسيوية، والأوربية، والإفريقية، بما يحقق المنفعة للجميع . وتبلور هذا المفهوم على مدار سنوات عديدة، وأصبح الآن حجر الزاوية في الاستراتيجية الصينية[38], وادراكًا من الصين لأهمية العراق وموقعه الجيوستراتجي، فقد سعت إلى ضمه إلى هذه المبادرة، على اعتبار أنَّه يقع في مسار هذا الطريق، الذي سيقود فيما لو تمَّ تنفيذه إلى تحقيق منافع مشتركة للطرفين[39] .

وقد شكَّلت مذكرة التعاون ببناء الحزام الاقتصادي، وطريق الحرير، التي وقعها الجانبان العراقي والصيني، في أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في عام (2015)، المنطلق الحقيقي للتعاون في هذا المشروع الحيوي, ففي هذه الزيارة قرر البلدان ترقية علاقتهما إلى الشركة الاستراتيجية, ووفقًا للرئيس الصيني "شي جين بينغ" فإنَّ الشراكة الاستراتيجية الجديدة، ستوفر" أساسًا متينًا" للتقدم في العلاقة مستقبلًا. كما قال الرئيس الصيني: إنَّ جمهورية الصين الشعبية مستعدة لتعزيز تكامل استراتيجيات البلدان، في إطار مبادرة الحزام والطريق, والمساعدة في إعادة إعمار العراق في مجالات الطاقة، والكهرباء، والاتصالات، والبنية التحتية, وتعهدت بكين بتشجيع الشركات الصينية، ودعمها، للمشاركة في بناء مشاريع كبيرة في العراق[40]. وقد وقَّع الصين والعراق خلال هذه الزيارة، خمس اتفاقيات، ومذكرات التفاهم الاقتصادي، والتعاون التكنلوجي، والعسكري، والدبلوماسي، والنفط، والطاقة. وقد شملت مذكرة التفاهم الأولى المشاركة في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري، للقرن الحادي

---

38 - Mordechai Chaziza, **China and the Persian Gulf** ,(Sussex academic press, 2020),p.85.

39 - ميادة عبد الله ياسين,"البعد الاقتصادي في سياسة الصين الخارجية", **بحث ترقية معهد الخدمة الخارجية**, وزارة الخارجية العراقية, (2015) , ص ص 89-90.

40- Mordechai Chaziza,Op.cit.p.87.-

والعشرين, ومذكرة التفاهم الثانية تتعلق بالتعاون الاقتصادي، والتكنلوجي، بين البلدين, والثالثة هي اتفاق إطاري على التعاون في مجال الطاقة, والرابعة كانت التعاون في المجال العسكري, والخامسة كانت اتفاقًا على إعفاء التأشيرات المتبادلة لجوازات السفر الدبلوماسية[41].

وفي عام (2017)، بعد انتهاء الحرب في العراق ضد "داعش"، أعلنت الصين رغبتها في القيام بدور نشط، في إعادة الإعمار الاقتصادي للعراق, لذلك اقترح وزير الخارجية الصيني (وانغ بي)، أن يصبح العراق أحد مكونات مبادرة الحزام والطريق[42]. وفي أثناء زيارته إلى الصين في عام (2019)، أعلن رئيس الوزراء العراقي (عادل عبد المهدي)، أنَّ العراق سينضم قريبًا إلى مبادرة الحزام والطريق، على خلفية لقائه مع الرئيس الصيني" شي جين بينغ"، الذي أكَّد على أنَّ الصين تسعى إلى إرساء نقطة انطلاق جديدة، لدعم الشراكة الاستراتيجية بين الصين والعراق، والتعاون في مختلف المجالات, وعدت هذه الزيارة من أهم الزيارات في تاريخ العلاقات الصينية– العراقية, نظرًا لما تضمنته من اتفاقيات، ومذكرات تفاهم تمثلت بـ (8) اتفاقيات, وصفت بـ"النفط مقابل البناء"، وقد شملت مجالات عدة, مالية, وتجارية, وأمنية, وإعادة الإعمار, والاتصال, والثقافة والتعليم, والشؤون الخارجية, ومن أبرزها تفاهم بين وزارة المالية العراقية، ووزارة التجارة الصينية، بشأن التعاون لإعادة إعمار العراق بعد الحرب, ومذكرة تفاهم بين وزارة الاتصال العراقية، ومكتب الأقمار الصناعي الصيني[43].

وخلال ولاية رئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي) عام (2020)، أوضح أنَّ ميناء الفاو سيكون أضخم الموانئ الاستراتيجية ضمن طريق الحرير, لاسيَّما أنَّ إنجاز الميناء سيجعل العراق قادرًا على استيعاب أضخم البواخر التجارية، ليصنف الميناء على أنَّه إحدى النقط التي ستغير خارطة النقل البحرية العالمية, مع ربطه بطرق برية تصل الفاو بمنطقة سنجار (شمال غرب العراق)، وصولاً إلى اسطنبول، وموانئ البحر الأبيض المتوسط, ليتضح لنا أنَّ ميناء الفاو ضمن شبكة طريق الحرير، سيعدّ المنافس الأخطر لميناء مبارك الكويتي، وسيغير طرق التجارة لتصبح

41- Ibid.

42- **Chinas belt and road : initiatve an opportunity for Iraqi** , (Baghdad ,:Al Bayan Center for planning and studies, 2018),p 39.

43- Majda Muhsen," Iraq signs eight agreements with China", September 29, 2019: https://www.zawya.com/en/business/iraq-signs-eight-agreements-with-china-ofu74jvp

ضمن العراق بدلا من دول الخليج العربي[44]. وقد أكَّد المحلل الاقتصادي، والأستاذ المساعد في جامعة ستون بروك الأمريكي" نواه سميث"، على أنَّ إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير، سيكون المفصل في طريق الحرير البحري, وهو ما يعني استحواذ العراق على النسبة الأكبر من نشاط الموانئ في المنطقة[45].

وفي عام (2019)، ناقش مسؤولون عراقيون موضوع الانضمام إلى البنك الاستثمار الاسيوي، للاستثمار في البنية التحية ومقره في الصين, وتمَّ الحصول على العضوية في هذا البنك في كانون الأول (2021)، وبذلك يكون العراق العضو (50) إقليميًا, ومن الممكن عدّ هذا الأمر بداية جيدة لمضي العراق قدمًا، في اجراءات الانضمام للمبادرة الصينية, مما سينعكس ايجابًا عن طريق استفادة العراق من القروض التي يمنحها البنك، لإقامة مشاريع بنية تحية في المشاريع التي تقودها الصين في العراق[46].

ومع كل ما تقدم، وما اتخذته الحكومات العراقية المتعاقبة من خطوات، في محاولة للانضمام إلى المبادرة الصينية, أسهمت مجموعة من العوامل الداخلية، والدولية، في عدم التزام العراق بتنفيذ مذكرة مبادرة الحزام والطريق لعام (2015)، لعل من أبرزها: الحرب التي خاضها العراق ضد (داعش), واندلاع الاحتجاجات على تردي الأوضاع الاقتصادية, والفساد المالي والإداري، والبطالة, في العراق في تشرين الأول عام (2019), وتحديات المصادقة على المذكرات المعقودة مع الصين في البرلمان العراقي، بسبب الافتقار إلى الشفافية, والضغوط الأمريكية على الحكومات العراقية، لمنع العراق من الانضمام إلى هذه المبادرة[47].

وعندما أصبح (مصطفى الكاظمي) رئيسًا للوزراء، رفض الاتهامات من بعض وسائل الإعلام، والنشطاء العراقيين الموالين لمبادرة الحزام والطريق، بعدم اكتراث الحكومة بتنفيذ مشاريع مبادرة الحزام والطريق. وبينما سعت حكومة (الكاظمي) إلى إرسال رسالة مفادها: أنَّ المشاريع العراقية لا تهيمن عليها الصين, تمَّ تطوير بعض المشاريع الصينية في العراق, ففي عام (2021)، بلغت عقود البناء الصينية في العراق ما يقارب من (10,5) مليار دولار أمريكي, وهو يعدُّ أعلى أعمال البناء للصين في الخارج في هذه السنة، من بين دول مبادرة الحزام والطريق. وكجزء من اتفاقية النفط

---

44 -هديل حربي ذاري, **أثر مبادرة الحزام والطريق الصينية على العراق فرص وتحديات**, (بغداد:مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2022), ص13.

45 -https://www.issuu.com/lpdl/docs/lpb1/com.1debf_merged_ilovepdf

46 - هديل حربي ذاري, مصدر سبق ذكره, ص16.

47 - Zana Gul, Op.cit, p.357.

مقابل الإعمار, لا تزال العديد من مشاريع البنية التحتية في مراحلها الأولية، بما في ذلك بناء (1000) مدرسة من قبل شركة (Power China)، وشركة (Sinotec)، وإعادة تأهيل مطار الناصرية الدولي من قبل شركة هندسة البناء الحكومية الصينية, وبناء (90) ألف منزل في مدينة الصدر في بغداد, و(1000) مرفق للرعاية الصحية، ومحطات الطاقة الكهربائية، مثل تلك الموجودة في البصرة من قبل شركة (Power China), ومع ذلك يرى الكثير من العراقيين بأنَّ المشاريع المذكورة آنفًا، ليست مشاريع أساسية لمبادرة الحزام والطريق, وأنَّ الحكومة العراقية لا تسعى بشكل جاد لأن تكون جزءًا من مبادرة الحزام والطريق, إذ إنَّ طلب العراقيين المؤيدين لمبادرة الحزام والطريق من الحكومة العراقية، رفع المذكرات إلى اتفاقيات استراتيجية، وتنفيذ مشاريع كبرى لمبادرة الحزام والطريق, وقد اعترض هؤلاء المؤيدون لمبادرة الحزام والطريق، وتظاهروا عندما تمَّ تسليم بناء ميناء الفاو لكوريا الجنوبية[48].

وفي المقابل يرفض فريق من العراقيين المناهضين لمبادرة الحزام والطريق، وبعض وسائل الإعلام، مشاريع وشركات الصين في العراق، بزعمهم أنَّ الصين تحتكر المشاريع, وأنَّ الشركات الصينية لا تخلق فرص عمل للسكان المحليين, وأدى استياؤهم هذا إلى اندلاع مظاهرات، كتلك التي شهدتها ذي قار عام (2022). فضلًا عن ذلك تستهدف الجماعات المسلحة المرتبطة ببعض الأحزاب، والتيارات السياسية والدينية، الشركات الصينية، والعمال الصينين، وتبتزهم، مما أعاق تقدم بعض المشاريع الصينية في العراق[49].

نستطيع القول: إنَّ الموقف العراقي سواء الرسمي أو الشعبي من مبادرة الحزام والطريق، منقسم على فريقين, فريق مؤيد لها وآخر معارض, وذلك حسب الارتباطات المصلحية مع هذه الجهة أو تلك, فالمؤيدون للمبادرة, بما في ذلك تحالف "طريق الحرير" في البرلمان العراقي, والحملة الشعبية المسماة "الحركة الشعبية لطريق الحرير"[50]، تدفع بقوة من أجل استراتيجية (التمحور نحو الشرق)، ومحاولات الاقتراب من الصين, وتبني الغرض من هذا التغيير هو تقليص النفوذ الأمريكي في العراق، والمنطقة, وتسريع إعادة الإعمار والتنمية في البلاد، على أساس أنَّ أجندة الصين العالمية، تقدم نموذجًا تنمويًا ناجحًا. أمَّا المعارضون للتوجه الشرقي, والمؤيدون للتوجه الغربي الذي تمثله الولايات المتحدة

48- Zana Gul, Op.cit, p.357-358.

49- Ibid.p.358.

50 - "معهد امريكي يفكك اللغز الصيني في العراق: استثمارات بكين مدعومة من الفصائل الموالية لإيران", شفق نيوز: https://shafaq.com/ar/

الأمريكية، وبعض الدول العربية التي لها مصلحة بعدم انضمام العراق إلى هذه المبادرة, فيرفضون هذا الانضمام، ويشككون في نوايا الصين، وأهدافها[51].

ومع كل ما تقدم فإنَّ العراق لم يحسم لغاية الآن، موضوع الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق من عدمه, إلا أنَّ هذه المبادرة في حالة تنفيذها، سوف تضيف إضافة مهمة للعلاقات الثنائية بين العراق والصين, وإنَّ الفرق الرئيس بين مبادرة الحزام والطريق، والجوانب الأخرى للعلاقات، هو أنَّ العلاقات الاقتصادية قد توسعت إلى ما وراء قطاع النفط، والتجارة، إلى جميع القطاعات الأخرى تقريبًا, من البنية التحتية، والخدمات اللوجستية، إلى الرعاية الصحية، والطاقة المتجددة, كما تمهد الطريق لمزيد من العلاقات السياسية بين البلدين.

المحور الرابع

مستقبل العلاقات الاقتصادية العر اقية الصينية

إنَّ الحديث عن مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية، يعني الحديث عن التحديات والفرص التي تواجه هذه العلاقات, وفيما يأتي تبيان ذلك:

أولاً–التحديات

توجد العديد من التحديات التي تواجه العلاقات العراقية الصينية, ولاسيَّما في الجانب الاقتصادي, منها تحديات داخلية، وأخرى دولية, وهي كما يأتي:

1- التحديات الداخلية

51- Harith Hasan," Pivot to the East: The Implications of China's Growing Economic Foothold in Iraq", 3 Nov 2022: https://epc.ae/en/details/featured/pivot-to-the-east-the-implications-of-china-s-growing-economic-foothold-in-iraq.

هناك نوعان من التحديات الداخلية، التي يمكنها أن تعرقل التعاون الاقتصادي ما بين العراق، والصين, منها ما يتعلق بالجانب الصيني, مثل صعوبة حصول العراقيين على تأشيره الدخول إلى الصين, وقيام الأخيرة بتوريد بضاعة ذات جودة غير جيدة للعراق, على عكس الشركات الغربية بسبب انعدام الرقابة الصينية, ونقص المعلومات الخاصة بالشركات الصينية الرصينة، والفعاليات التجارية مثل المعارض[52].

كما أنَّ الشركات الصينية لم تستعن بشركات أمن خاصة لحماية موظفيها العاملين في العراق، لأنَّ شركات الأمن الخاصة في الصين متخلفة, وتواجه صعوبات في العمل في مثل هذه البيئة المتقلبة، وغير المستقرة. وإنَّ الصين تفضل الاعتماد على المقاولين الأجانب للحفاظ على شركاتها آمنة في العراق، لأنَّ القانون الجنائي الصيني يحظر استخدام الأسلحة في الخارج، من قبل موظفي شركات الأمن الخاصة. وقد اضطرت الشركات الصينية في كثير من الأحيان، إلى الاستعانة بعناصر عراقية مسلحة لضمان سلامة موظفيها. وهو ما وضع الشركات الصينية في العراق، في حالة اتهام بالتورط في الفساد، وتعرضها في بعض الأحيان للابتزاز، ودفع الرشاوي[53]. كما أنَّ الصين على الرغم من أنَّها سخية ماليًا مع العراق, إلا أنَّ الاستثمارات والقروض من البنوك الصينية، اكتسبت سمعة سيئة في المجتمع الدولي, إذ جرت بعض البلدان مثل سريلانكا، وزامبيا، إلى "فخ الديون"، بعد أن عجزت هذه الدول عن سداد ديونها, وهذا الأمر ليس مستبعد الحدوث في العراق، في ظل الفساد المستشري، وسوء الإدارة[54].

فضلًا عمَّا تقدم، تطبق الصين في العراق سياستها التقليدية، المتمثلة في عدم الانحياز، والتنويع, وتسعى إلى التحالف مع جميع شركاء البلد المعنيين، من دون لعب لعبة محصلتها صفر[55] .

---

52 - ابتسام محمد العامري, البعد الاقتصادي, مرجع سابق, ص 24.

53- Justine Mazonier, "Chinas economic presence in Iraq : Challenges and survival strategy", https://cfri-irak.com/en/article/chinas-economic-presence-in-iraq-challenges-and-survival-strategy -2022-11-10.

54- Sercan Çalışkan, "China's Expanding Influence in Iraq", https://thediplomat.com/2023/03/chinas-expanding-influence-in-iraq

55 -John Davison, Ahmed Rasheed. "Rift between Tehran and Shi'ite cleric fuels instability in Iraq". Reuters. August 23, 2022. https://www.reuters.com/investigates/special-report/iraq-iran-shiites

أمَّا ما يتعلق بالتحديات من بالجانب العراقي، فتتمثل بضعف القدرات الاستيعابية للاقتصاد العراقي, ومعدلات التضخم العالية التي تعاني منها البلاد, وافتقار العراق إلى أسواق مالية متطورة[56], وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب العراقي، إذ إنَّ غالبية العمال العراقيين من الشباب، هم من ذوي المهارات المتدنية, ولا يمكنهم الحصول على وظائف في الشركات الصينية التي تعمل في العراق، ولعل حاجز اللغة يعدّ العائق الأبرز في هذا الشأن[57], ممَّا خلق حالة من الاحباط لدى السكان المحليين، وكوّن لديهم شعور معاد لهذه الشركات، التي تستثمر في العراق من دون توفير فرص عمل لشبابها العاطل, ومن ثَمَّ فإنَّ السكان المحليين المحرومون اقتصاديًا، يرون أنَّ الصين تفترس اقتصادهم, وهو ما تأكد في احتجاجات عام (2022) المناهضة للشركات الصينية[58].

كذلك يعاني العراق من فقدان الأمن، والاستقرار السياسي والمجتمعي، ممَّا يؤثر في عمل الشركات الأجنبية, وإذا كانت كثير من الشركات الغربية قد غادرت العراق، لعدم قدرتها على العمل في ظلّ هذه الظروف غير الآمنة، فإنَّ الشركات الصينية هي الأخرى مهددة بتوقف عملها في العراق. كذلك يعاني العراق من تفشي الفساد المالي، والإداري، في مؤسسات الدولة العراقية، والافتقار إلى الشفافية في التعاملات التجارية، إذ احتل العراق المرتبة (157) عالميًا في عام (2021)، مما يمكن أن يجعل من الاستثمارات الصينية في البلاد، ضارة بهيكل الدولة الهش، وسوء إدارة الاقتصاد، بدلًا من تعزيز فرص التنمية الحقيقية للأمة[59].

كذلك يوجد أمر آخر على درجة كبيرة من الأهمية، وهو التأخر الحكومي في إقرار قانون النفط والغاز، الذي يشكّل نقطة جدل وخلاف كبيرين بين الحكومة المركزية، وحكومة إقليم كردستان العراق, الذي يحدد صلاحية كل منها للاستثمار في هذا المجال, وتشجيع الشركات الاستثمارية النفطية الصينية للعمل بحرية، من دون قيود ومشكلات

---

56 - ابتسام محمد العامري, البعد الاقتصادي, مرجع سبق ذكره, ص24.

57 -Faris al-Omran," Chinese projects in Iraq provoke increasing resentment among locals",https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2022/01/11/feature

58- " Silk Road Briefing Chine – China – Iraq Issue Heats Up As Baghdad Is Caught Between East And West". February 16, 2022. https://www.silkroadbriefing. com/news/2022/02/14/china-iraq-issue-heats-up-as-baghdad-is-caught-between-east-and-west/

59 -"Middle east eye. Iraq: Gunmen wound Sudanese guards in attack on Chinese oil firm cars". January 13, 2022. https://www.middleeasteye.net/news/iraq-attack-china-oil-sinopec-cars-wound -two-sudanese

خلافية داخلية قد تعيق عمل هذه الشركات, وحلّ المشكلات الخلافية بين الحكومية العراقية، والشركات المحضورة من العمل في العراق, بسبب تعاملها بشكل مباشر مع حكومة كردستان, ومن هذه الشركات المحضورة شركة (SINOPEC) الصينية[60].

2- التحديات الدولية

من المعروف أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نفوذًا كبيرًا في العراق، يمكنها عن طريقه أن تؤثر في علاقته بالصين من ناحيتين: الأولى كون الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت القوى العظمى الوحيدة في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي, ولأنَّ العراق محتل "واقعيا" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية, وهي المتحكمة الأولى في شؤونه، وعلاقاته الداخلية، والخارجية, لذا فإنَّ الصين لا يمكنها العمل بمفردها في المنطقة، من دون التنسيق أو في الأقل ضمان عدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الوجود المتنامي, فمصالحها مع الأخيرة أكبر من مصالحها مع أي دولة أخرى. فلأجل مزايا اقتصادية واستراتيجية معينة، لاتزال الصين في حاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة, الأمر الذي يشكّل قيدًا يمنعها من مواجهة الولايات المتحدة، في أي من ساحات النزاع في العالم[61]. كما أنَّ الاقتصاد الصيني يمر بحالة من تباطؤ النمو، مما يهدد بكسر توسعها في المنطقة, في ظلّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل حثيث، من أجل تقويض نفوذ الصين العالمي المتزايد[62].

وعلى الرغم من أنَّ شركات الطاقة الغربية وفي مقدمتها الأمريكية، تخلَّت عن العراق بسبب عدم الاستقرار السياسي المزمن, والابتزاز المتكرر من قبل المليشيات المسلحة, ولديها فرص عمل أكبر في الخارج, فإنَّ الانسحاب الأمريكي ينطوي على تحدٍ إضافي للاستثمارات الصينية في العراق, صحيح أنَّ الطموح الرئيس للصين وفقًا (لجون كالابريس)، هو تنفيذ نفسها في بلد ومنطقة يهيمن عليها الغرب تاريخيًا, ولاسيَّما الولايات المتحدة, ومع ذلك لا تحاول الصين توسيع وجودها

60 - رحمن لوعان محسن, مرجع سبق ذكره, ص67.

61- رابح زغوني, "الاستراتيجية الصينية للعالم العربي: نحو الانتقال من الجيواقتصاد إلى الجيوبولتيك", في: مجموعة مؤلفين, **العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة**, (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2019), ص ص 346-347.

62 - رابح زغوني, "الاستراتيجية الصينية للعالم العربي: نحو الانتقال من الجيواقتصاد إلى الجيوبولتيك", في: مجموعة مؤلفين, **العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة**, (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2019), ص349.

السياسي والعسكري، فهي تسعى إلى استيراد أكبر قدر ممكن من الموارد بأقل تكلفة سياسية[63]. ويرى (جان فرانسوا دوفور) المتخصص في الاقتصاد الصيني، "أنَّ الصين موجودة في المنطقة فقط لأسباب اقتصادية، وكانت سعيدة جدًا بترك الولايات المتحدة تؤدي دور الشرطي الإقليمي، المسؤول عن ضمان الاستقرار الضروري لممارسة الأعمال التجارية"[64].

ونستطيع القول: إنَّ الحكومة الصينية متشائمة للغاية، عندما يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية في الشرق الأوسط، وترفض بشكل قاطع تحمل تكلفة هذا العبء الأمني, على سبيل المثال لم تقم الصين بأي عمل عسكري ضد "داعش" في العراق عام (2014)، على الرغم من مطالب الحكومة العراقية بهذا الشأن، واقتصرت مساعداتها فقط في الجانب الإنساني[65].

كما أنَّ الاستثمارات الصينية في العراق، تُواجَه بحالة من القلق من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران، التي تمتلك نفوذًا كبيرًا في العراق, ذلك أنَّ العراق حلّ في السنوات الأخيرة محل إيران، كمورد رئيس للنفط إلى الصين, وإذا ما نجحت إيران في التفاهم مع الغرب حول برنامجها النووي، يمكنها العودة كلاعب رئيس في سوق النفط العالمي، ومن ثَمَّ سوف تحتاج إلى أسواق الصين. كما أنَّ تشجيع التعاون المباشر بين رجال الأعمال العراقيين, والشركات الصينية، وتسهيل دخول البضائع والاستثمارات الصينية إلى العراق، يمكن أن يقلل من تنافسية السلع الإيرانية في السوق العراقية، الذي تعدّه إيران نافذتها للهروب من العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها[66].

كذلك فإنَّ الصين دخلت في تنافس مع عدد من القوى الكبرى حول العراق، لاسيَّما روسيا، واليابان، وفرنسا, التي حصلت هي الأخرى على استثمارات في مجال الطاقة، والبنى التحتية، والتعليم، وعززت من علاقاتها التجارية مع

63- "China cements influence in Iraq through oil, infrastructure deals". France 24. August 22, 2022. https://www.france24.com/en/live-news/20220822-china-cements-influence-in-iraq-through-oil-infrastructure-deals.

64- Sébastien Seibt." La montée en puissance de l'Irak dans la stratégie de Pékin au Moyen-Orient". France 24. February 3, 2022. https://www.france24.com/fr/%C3%A9co-tech/20220203-la-montstrat%C3%A9gie-de-p%C3%A9kin-au-moyen-orient

65- كرار انور ناصر, "علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع العراق أنموذجًا", في: واقع العلاقات العراقية الصينية وآفاقها المستقبلية, مرجع سبق ذكره, ص36.

66- Harith Hasan,Op.cit.

العراق[67]. فعلى سبيل المثال، تبلغ استثمارات روسيا في قطاعي النفط والغاز في العراق، ما يقرب من (13) مليار دولار[68]، "وأبرمت شركة (TotalEnergies) الفرنسية في عام (2023)، عقدًا مع العراق لإنشاء مشروع متكامل لنمو الغاز (GGIP)، بلغت تكلفته مليارات الدولارات، لتعزيز انتاج النفط والغاز والطاقة في جنوب العراق على مدى (25) سنة"[69]. كما وقَّعت شركة (J.G.C) اليابانية هي الأخرى، عقدًا مع العراق لتطوير مصافي الجنوب، بطاقة تبلغ (55) ألف برميل يوميًا، وبكلفة (4) مليارات دولار[70].

ثانيًا- الفرص

تسعى الصين مع تصاعد قوتها الاقتصادية، وارتفاع مكانتها السياسية، إلى تأدية دور مهم على الصعيد العالمي, وتوفر منطقة الشرق الأوسط الفرصة الملائمة لها لإظهار مكانتها، ودورها, لاسيَّما أنَّه كان لها دور، واسهامات، في إطار الأمم المتحدة، في أهم قضايا المنطقة لاسيَّما المسألة العراقية. وتحقيقًا لهذه الرؤية، عملت الصين على تبني استراتيجية المحيط الكبير, وعدت الشرق الأوسط جزءًا مهمًا منها، يندرج في سياق "السير إلى الأمام"، على الرغم من عدم امتلاكها لحدود جغرافية معه, ولكن ثقله، ووزنه في السياسة الدولية، يفرض عليها النظر إلى هذه المنطقة من عدة زوايا، وهي: تأثير المنطقة في أمنها القومي، بفعل بزوغ تهديدات غير تقليدية من قوى غير تقليدية في الشرق الأوسط، كالإرهاب لما له من صلة غير مباشرة بأمن الصين الداخلي، ووحدة ترابها الذي تهدده حركة انفصال كسنجيان, وتوفيرها منبر لتطوير دبلوماسية متعددة الأطراف, وتبديد المخاوف الناشئة من الخطر الصيني المزعوم، لاسيَّما فيما يتعلق بمسألة الطاقة. لذا نجد الصين تعمل على توطيد أواصر علاقتها مع دول المنطقة[71].

كما أنَّ ارتفاع معدلات استهلاك الصين من الطاقة، سيدفعها بلا شكّ إلى زيادة اعتمادها على نفط المنطقة مستقبلًا، إذ تستهلك الصين حاليا (40%) من انتاج الطاقة العالمي, وتشير التوقعات إلى أنَّها سوف تستهلك في عام (2030)،

67- عمر هاشم ذنون الحيالي, مرجع سابق, ص ص97-98.

68- "ما دلالات سعي روسيا للتوسع في استثمارات الطاقة في العراق؟ سكاي نيوز", القاهرة, 7 فبراير 2023: https://www.skynewsarabia.com/business

69- منقذ داغر, "ما سر الاهتمام الفرنسي بالعراق؟ تحليل جيو استراتيجي":https://iiacss.org/ar/the-secret-behind-the-french-interest-in-iraq-a

70- علي جواد , "العراق.. شركة يابانية تفوز بعقد مصافي الجنوب بقيمة 4 مليار دولار", https://www.aa.com.tr/ar/

71- كاظم هاشم نعمة, **تسابق التنين والفيل إلى مثلث القوى في الشرق الأوسط**, (الدوحة: المعهد الدبلوماسي, 2022), ص ص382-389.

نحو خمس الطلب العالمي على الطاقة، و(15%) من الطلب العالمي على النفط[72]، وأنَّ العراق بما يمتلكه من موارد طبيعية كبيرة تحتاجها الصين، وموقعه الاستراتيجي بعدّه حلقة الوصل، ونقطة الالتقاء بين الشرق، والغرب، احتل مكانة مهمة في الاستراتيجية الصينية، لذا فإنَّ الصين ستواصل توجهها نحو العراق على المدى المتوسط، إذا ما أرادت إدامة نموها الاقتصادي. وما يؤكد ذلك أنَّ مجموعات النفط الصينية الأربعة الرئيسة موجودة في العراق، في حين هناك على الأكثر في معظم البلدان المنتجة، اثنان من هذه المجموعات فقط. وبالفعل أصبح العراق عام (2019)، أكبر مورد للنفط للصين بعد روسيا، والمملكة العربية السعودية، وقد زاد اعتماد الصين على النفط العراقي، من (1%) في عام (2008)، إلى (8- 9%) في عام (2022)، إذ بلغ ما تستورده الشركات الصينية العملاقة، ما يقرب من (40%) من النفط العراقي[73]. كما زادت الشركات الصينية من استثماراتها في قطاع الطاقة في العراق، بحيث تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر مستثمر أجنبي منفرد في العراق. وفيما يأتي جدول يوضح ذلك.

جدول يبين استثمارات الطاقة الصينية في العراق من عام 2008 ولغاية عام 2022[74]

السنة	الشركة	المشروع	الوصف
2008	CNPC	حقل الاحدب النفطي	عقد مشاركة الانتاج التفاوض بشأنه (3) مليار دولار
2008	بوهاي	غرب القرنه 2	عقد الحفر (156) مليون دولار
2009	CNPC	الرميلة	تحالف مع شركة بريتيش/ حقوق ملكية (37,5%) (50) مليار دولار

72- آمنة ميعوات، "أسس واستراتيجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الاوسط"، المركز العربي الديمقراطي، 2 نوفمبر 2016، https://democraticac.de/?p=39354

73- Sébastien Seibt." La montée en puissance de l'Irak dans la stratégie de Pékin au Moyen-Orient". France 24. February 3, 2022. https://www.france24.com/fr/%C3%A9co-tech/20220203-la-montstrat%C3%A9gie-de-p%C3%A9kin-au-moyen-orient

74- John Calabrese," China-Iraq Relations: Poised for a Quantum Leap"?, October 8, 2019: https://www.mei.edu/publications/china-iraq-relations-poised-quantum-lea. And: John Calabrese, "Beijing to Baghdad: China's growing role in Iraq's energy sector", June 7, 2023: https://www.mei .edu/publications /beijing-baghdad-chinas-growing-role-iraqs-energy-sector.

2009	سينوبك	اداكس بتروليوم	اول تصدير للخام. اقتناء النفط الاجنبي من حقل طق طق في إقليم كوردستان (7,24) مليار دولار
2010	CNPC	حلفايا	عقد الخدمات الفنية (TSC)(45%) حقوق الملكية
2010	CNOOC	ميسان	بالشراكة مع شركة البترول TSC شركة (TPAO)التركية لتطوير حقل نفط ميسان تمتلك (CNOOC) حصة (67,35%)
2013	بتروتشاينا	غرب القرنه 1	تحويل (25%) من حقوق الملكية لـ (ExxonMobil) إلى TSC وفي وقت لاحق (32,7%)
2013	شركة بوهاي لهندسة الحفر	ميسان	عقد تنقيب عن البترول بقيمة (96,6) مليون دولار
2013	China Oilfield Services Limited(COSL)	ميسان	عقد تنقيب عن البترول بقيمة (73,8) مليون دولار
2014	CNOOC /CNPC	ميسان	خط أنابيب النفط الخام بطول (272) كم من حقلي بوزركان وحلفاية إلى محطة الفاو
2018	Geo-Jade Petroleum Corp	نفط حانة والحويزة	نفط خانه (ديالى) وحويزة (ميسان) المربعات النفطية
2018	المجموعة المتحدة (UEG) للطاقة	سندباد	مجموعة السندباد في محافظة البصرة
2018	Zhenhua زيت	شرق بغداد	تطوير حقول النفط
2018	China Oilfield Services Limited(COSL)	ميسان	عقد خدمات حفر وانجاز الآبار المتكاملة في حقل نفط ميسان
2018	شركة بناء الطاقة الصينية ونورينكو (power china)	الفاو	اعلن عن خطة لبناء مصفاة نفط تبلغ طاقتها (300) ألف برميل يوميًا تشمل ايضا مصنعا
2019	CPEEC	حلفايا	بناء وتشغيل مرافق ومعالجة الغاز الطبيعي
2019	شركة هيلونج لخدمات النفط والهندسة	مجنون	تطوير واستكمال (80) بئرًا
2021	شركة سينويك	المنصورية	تطوير حقل غاز

2021	كونسورتيوم صيني	ذي قار	تطوير مصفاة نفطية
2022	الشركة الهندسية الصينية CAMC	البصرة	معالجة الغاز الطبيعي والنفط

فضلًا عمَّا تقدم، تبحث الصين في تقليل اعتمادها على المملكة العربية السعودية، التي تتمتع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية[75]. كما تواجه الصين صعوبات تجارية مع إيران، لاسيَّما عندما يتعلق الأمر باستيراد الموارد الطبيعية, إذ تؤكد الخبيرة الصينية في السياسة الخارجية (كاريس ويت)، على أنَّ "الصين تواجه صعوبات تجارية مع إيران, لاسيَّما ما يتعلق باستيراد الموارد الطبيعية, لذلك يمكن أن يكون العراق هو المصدِّر الأول لتنويع واردات الصين من الطاقة، وتأمينها"[76].

وادراكًا من الصين لأهمية العراق وموقعه الجيوستراتيجي، فقد سعت إلى ضمَّه إلى مبادرة الحزام والطريق, وتحاول الصين التغلب على التحديات التي تواجهها في العراق، عن طريق بناء صورة جيدة بين السكان المحليين، تعتمد هذه الاستراتيجية في كثير من الأحيان على تعزيز مشاريع التنمية, والعمل في بناء المدارس, والمراكز الطبية, والمشاريع السياحية, والجامعات, والسدود والمنازل, إذ بلغت عقود البناء التي أبرمتها الصين مع العراق، في عام (2021) ما يقارب (10,5) مليار دولار, مما يجعلها المستفيدة الرئيسة من الاستثمارات الصينية، في إطار ما يسمى بطريق الحرير الجديد, كما أنَّ الشركات الصينية مستعدة لتحمل المخاطر، حين يكون الأمر متعلقًا بالطاقة, إذ تؤكد كاميل لونز على أنَّ "الشركات الصينية أظهرت قدرتها على الاستثمار فيما يسمى بالدول الخطرة"[77]. ويرى (جان فرانسوا دوفورا) أنَّ هذه ميزة بلد مثل الصين، إذ إنَّ الشركات الصينية النفطية تذهب إلى حيث تطلب منها السلطات أن تذهب[78].

75- Justine Mazonier, Op.cit

76- Ibid.

77- Sébastien Seibt, Op.cit.

78- Ibid.

فضلًا عمَّا تقدم، شهدت الحركة التجارية بين البلدين نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة كما ذكرنا, وهو ما يجعل من الصين الشريك التجاري الأول للعراق[79].

ولعل ما يؤكد الرغبة الشديدة للصين على تطوير علاقتها الاقتصادية المستقبلية مع العراق، هو انضمامها إلى المشروع العراقي الجديد (طريق التنمية العراقي)، الذي هو عبارة عن طريق يربط الخليج بجنوب تركيا، عبر طريق سريع وخط سكك حديد مزدوج بتكلفة (17) مليار دولار، بالتعاون مع السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، والأردن، وعمان، وإيران، وتركيا, وسوف تشترك في تنفيذه شركات عراقية، وصينية، وايطالية[80].

أمَّا **بالنسبة للعراق** فنستطيع القول: إنَّ موقعه الجغرافي يعدُّ أحد أبرز موارده القومية، إذا ما أحسن استغلاله لتطوير علاقاته مع الصين، وإدامتها, إذ وصف المختصون بالشؤون الاستراتيجية هذا الموقع بأنَّه غاية في الاهمية, بحكم وقوعه بين قارات العالم الثلاث، والجسر الذي يربط المواصلات البحرية الدولية، فهو يقع على رأس الخليج، والطريق الأقصر لربط المحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط[81].

ونظرًا لاكتساب موقع العراق هذه الأهمية الجيوستراتيجية، فقد سعت الصين إلى المشاركة الفاعلة للعراق في مبادرة الحزام والطريق, يدعمها في ذلك امتلاك العراق مخزون كبير من النفط والغاز، وموقع جغرافي بين أكبر الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي, فضلًا عن أنَّ العراق لديه خطط متكاملة للتعاون مع الجانب الصيني، لربط العراق بشبكة مسارات مبادرة الحزام والطريق, ولاسيَّما أنَّه جار جغرافي لثلاث دول أعضاء في المبادرة الصينية، وهي تركيا، وإيران، والسعودية, وهذه المزايا توفر للعراق فرص الانضمام إلى هذه المبادرة[82].

وعلى الرغم من امتلاك العراق موارد طبيعية وبشرية متنوعة، مضافة إلى موقعه الجيوستراتيجي المتميز، ممَّا يشكّل عامل جذب للقوى الدولية. لكن يعاني اقتصاد العراق من مجموعة مشكلات تعيق نموه، وتطوره، إذ إنَّه اقتصاد

79- " Iraq-China trade volume surged in 2021", https://shafaq.com/en/Economy/Iraq-China-trade-volume-surged-in-2021

80 - حيدر نعمة بخيت, **طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة**, (بغداد:مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2023), ص16.

81 - وليد يونس خيري, **الجغر افية العسكرية**, (بغداد: دار الحرية للطباعة, 1979), ص63.

82 - عدنان عبد الله حمادي, "الانعكاسات الجغرافية السياسية والاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على مستقبل العراق: دراسة في الجغرافية السياسية", **مجلة الآداب**, المجلد (1), العدد (143), (كانون الأول 2022), ص ص194-195.

ريعي يعتمد على النفط بدرجة تصل إلى (95%) من مجموع الايرادات العامة, ممَّا يجعل اقتصاده عرضة للتقلبات في سوق النفط العالمية، التي تنعكس سلبا على الايرادات المالية من العملة الأجنبية[83]. لذا يسعى العراق في ظلّ هذا الواقع الاقتصادي، إلى استمالة الصين إلى التعاون الاقتصادي, وجذب الاستثمارات الصينية للعمل في المشاريع الاستراتيجية، كالموانئ، وسكك الحديد، والطاقة، والتسلح, إذ بلغ عدد الشركات الصينية العاملة في العراق أكثر من مائة شركة[84].

كما يمكن للعراق أن يستغل نقطة القوة الموجودة لديه، وهي العوائد المالية الكبيرة المتحققة من ارتفاع أسعار النفط، لغرض جذب الشركات الصينية الرائدة في كل المجالات الصناعية، مع تعديل جذري، وأساسي في التشريعات، والقوانين، في النظام الإداري العراقي المعني، لتسهيل عملية الجذب، والاستثمار، وعدم اقتصار التعاون بين العراق والصين على الاستيراد والتصدير، بل العمل على تطوير البنى التحتية الأساسية, مثلًا لدى العراق تجربة ناجحة في استقدام شركات السكك الحديد الصينية، التي أسهمت في إحداث نقلة نوعية، وواضحة، في النقل السككي في العراق[85].

ولعل ما يشجع العراق على التعاون مع الصين، هو مرونة السياسة الصينية، واستعمالها القوة الناعمة للحصول على غاياتها, وعدم وضع الشروط المسبقة في عقودها مع العراق, والقبول بالشروط القاسية، والأرباح القليلة, والأهم من ذلك كله هو الايحاء للعراق بعدم وجود إرث استعماري معها، فضلًا عن الاشتراك بالإرث الحضاري الكبير[86].

الخاتمة

يتضح لنا ممَّا تقدم، ان العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية قد مرت منذ تأسيسها بمجموعة مراحل وشهدت تحولات عديدة نتيجة لظروف داخلية ودولية غير انها استمرت وتطورت ولاسيما بعد عام (2003) بالرغم مما شهدته المنطقة من حروب وصراعات وظروف دولية في غاية الخطورة, وما مر به العراق من ظروف داخلية وحالة

---

83 - علي عبد الهادي, "نحو استراتيجية فعَّالة للتنمية الاقتصادية في العراق", **مجلة جامعة الانبار للعلوم الإدارية والاقتصادية**, جامعة الأنبار, العدد (9), (2012), ص43.

84 - حازم عبد الحميد, "توجهات العراق الخارجية نحو شرق آسيا", مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, (2012), ص 304.

85 - نبيل جعفر المرسومي,"موقع العراق في مبادرة الحزام والطريق, شبكة الاقتصاديين العراقيين", http://iraqieconomists.net/ar/

86 - عدنان عبد الله حمادي, مرجع سبق ذكره, ص 195.

من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. هذا التطور في العلاقات راجع بالدرجة الاساس الى الحاجة المتنامية لكل منهما للأخر, فالصين تحتاج العراق كمورد للنفط وسوقا للشركات الصينية, فضلاً عن موقعه الاستراتيجي الهام لوقوعه على الطرق والشبكات الحيوية لمبادرة الحزام والطريق, والعراق يحتاج الى الصين كسوق لنفطه ومصدرا للحصول على البضائع والمنتجات الصينية, فضلا عن حاجته إلى الشركات الصينية لإعادة بناء البنى التحتية التي أصابها الضرر الكبير. وإنَّ مستقبل هذه العلاقات على الرغم من المعوقات العديدة التي تواجهها، سوف تشهد مزيدًا من الاعتمادية، والالتزام المتبادل, تؤكدها الزيادة المستمرة في حجم التبادل التجاري بين البلدين، واعتماد العراق والصين على النفط، وعائداته. ونستطيع القول: إنَّ العوامل التي مهدت الطريق أمام الصين لترسيخ موطئ قدم اقتصادي قوي في العراق، هي أنَّ الصين ليست مثقلة بإرث سياسي ثقيل، يشبه ذلك الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق, وكان الصينيون حريصون على تصوير مشاركتهم في الشرق الأوسط على أنَّها اقتصادية بحته، كما أنَّ الشركات الصينية تتحمل المخاطرة، والقدرة على العمل في المناطق غير المستقرة، على عكس الشركات الغربية, وتعتمد الصين على الحصافة الدبلوماسية في التعامل مع العراق، وأزماته, والتزامها الحياد في الكثير من القضايا التي تخص العراق، مكَّنها من الاستمرار في هذه العلاقات، على الرغم من التغييرات التي حدثت، وحالة عدم الاستقرار السياسي، والصراع بين القوى السياسية العراقية الحالية.

مراجع البحث

أولاً- المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. تسوي وي, **السفير الصيني يكتب للبيان: مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العر اقية**, بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط, (2023).
2. حيدر نعمة بخيت, **طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة**, بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط, (2023).
3. صادق جودة, **العلاقات العربية الصينية أيام اسرة تانغ**, عمان: دار يافا العلمية للنشر, (2014).
4. علي نجم الحلبوسي, **تأثير الطاقة في الاستر اتيجية الصينية تجاه الشرق الاوسط بعد العام 2001**, عمان: دار امجد للنشر والتوزيع, (2022).
5. عمر هاشم ذنون الحيالي, **السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ عام 2003 و آفاقها المستقبلية**, عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع, (2016).
6. كاظم هاشم نعمة, **تسابق التنين والفيل الى مثلث القوى في الشرق الاوسط**, الدوحة: المعهد الدبلوماسي, (2022).
7. مجموعة مؤلفين, **العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة**, بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, (2019).
8. هديل حربي ذاري, **أثر مبادرة الحزام والطريق الصينية على العراق فرص وتحديات**, بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط, (2022).
9. وليد يونس خيري, **الجغر افية العسكرية**, بغداد: دار الحرية للطباعة, (1979).

- **الدوريات**

1. ابتسام محمد العامري, توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام 2003, **مجلة قضايا سياسية, مركز الدراسات الاستر اتيجية**, جامعة بغداد, العددان (48-49), (2017).

2. حازم عبد الحميد, توجهات العراق الخارجية نحو شرق اسيا, مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, (2012).

3. رحمن لوعان محسن, العلاقات العراقية – الصينية: دراسة في الجانب الاقتصادي بعد العام 2003, بحث ترقية مقدم الى معهد الخدمة الخارجية, وزارة الخارجية العراقية, (نيسان 2015).

4. عدنان عبد الله حمادي, الانعكاسات الجغرافية السياسية والاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على مستقبل العراق: دراسة في الجغرافية السياسية, **مجلة الآداب**, المجلد(1), العدد (143),(كانون الاول 2022).

5. علي عبد الهادي, نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق, **مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية**, جامعة الانبار, العدد (9), (2012).

6. غيث الربيعي, تطورات العلاقات العراقية–الصينية, **مجلة كلية العلوم السياسية**, جامعة بغداد, المجلد (21), العدد (41), (حزيران 2010).

7. مجموعة باحثين, واقع العلاقات العراقية الصينية وافاقها المستقبلية "واحد وستون عامًا على العلاقات العراقية الصينية", مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية, بغداد, **كراس النهرين**, العدد (15), (2019).

8. محمد بن هويدن, السياسة الخارجية الصينية من الايديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق أنموذجًا, **مجلة شؤون اجتماعية**, المجلد (24), العدد (96), (شتاء 2007).

9. محمد بن هويدن, السياسة الصينية تجاه العراق, **مجلة السياسة الدولية**, مركز الاهرامات للدراسات الاستراتيجية, القاهرة, المجلد (42), العدد (167), (2007).

10. محمد بن هويدن, محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي, **المجلة العربية للعلوم السياسية**, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد (13), شتاء (2007).

11. ميادة عبد الله ياسين, البعد الاقتصادي في سياسة الصين الخارجية, بحث ترقية, **معهد الخدمة الخارجية**, وزارة الخارجية العراقية, (2015).

- **الإنترنت**

1. "خلال العام 2022 اكثر من 53 مليار دولار حجم التبادل بين العراق والصين": https://www.todaynewsiq.net/73692--2022-53-.html

2. "ما دلالات سعي روسيا للتوسع في استثمارات الطاقة في العراق؟" سكاي نيوز, القاهرة, 7 فبراير 2023: https://www.skynewsarabia.com/business

3. "معهد امريكي يفكك اللغز الصيني في العراق: استثمارات بكين مدعومة من الفصائل الموالية لإيران", شفق نيوز :https://shafaq.com/ar/

4. "منقذ داغر, ما سر الاهتمام الفرنسي بالعراق؟ تحليل جيو استراتيجي":https://iiacss.org/ar/the-secret-behind-the-french-interest-in-iraq-a

5. آمنة ميعوات, "أسس واستراتيجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الاوسط, المركز العربي الديمقراطي", 2 نوفمبر 2016, https://democraticac.de

6. علي جواد , "العراق.. شركة يابانية تفوز بعقد مصافي الجنوب بقيمة 4 مليار دولار", https://www.aa.com.tr/ar/

7. نبيل جعفر المرسومي, "موقع العراق في مبادرة الحزام والطريق, شبكة الاقتصاديين العراقيين": http://iraqieconomists.net/ar/

8. يوسف قحطان نعمة الصحاف,"السياسة الخارجية العراقية اتجاه التعاون الاقتصادي مع الصين", المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية, 6 يونيو 2021: https://democraticac.de

Second - references in English

1- Books

- Amjed H.AL- Masgoodi ,China and Iraq:1949-2016,University of Western Australia, 2021.

-Erica Strecker Downs, Chinas Quest for Energy Security, Rand Corporation, 2006.

- Mordechai Chaziza, China and the Persian Gulf , Sussex academic press, 2020.

2- Articles:

- Chinas belt and road : initiatve an opportunity for Iraqi ,Al Bayan Center for planning and studies, Baghdad, 2018.
- Harlan EW, Chinese evaluations of desert storm: implications for prcsecurity, The Journal of East Asian Affairs 6(2),1992.
- John Calabrese, China and Iraq : A Stake in Stability, The Middle East Journal, Vol.52,No,3, Summery 1998.
- John Calabrese , Peaceful or dangerous collaborators? Chinas relation with the Gulf countries,Pacific Affairs, Vol.65,No.4,winter 1992-1993.
- Sercan Çalışkan ,China's Expanding Influence in Iraq: Iraq's geostrategic location and oil resources make it a crucial point in China's Belt and Road Initiatives. March 22, 2023,
- Zhongmin Liu, Historical Evolution of Relationship between china and the Gulf Region and Islamic studies(in Asia), Shanghai international University, 17 Jul, 2018.

-Zana Gul, The new era in the continuum of china and Iraq's relationship, Asian Journal comparative politics , Vol.8(1),2023.

3-Internet:

- Faris al-Omran, Chinese projects in Iraq provoke increasing resentment among locals,https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2022/01/11/feat.

- France 24. China cements influence in Iraq through oil, infrastructure deals. August 22, 2022. https://www.france24.com/en/live-news/20220822-china-cements-influence-in-iraq-through-oil-infrastructure-deals.

-Harith Hasan, Pivot to the East: The Implications of China's Growing Economic Foothold in Iraq, 3 Nov 2022: https://epc.ae/en/details/featured/pivot-to-the-east-the-implications-of-china-s-growing-economic-foothold-in-iraq.

- John Davison, Ahmed Rasheed. Rift between Tehran and Shi'ite cleric fuels instability in Iraq. Reuters. August 23, 2022. https://www.reuters.com/investigates/special-report/iraq-iran-shiites.

-John Calabrese, China-Iraq Relations: Poised for a "Quantum Leap"?, October 8, 2019: https://www.mei.edu/publications/china-iraq-relations-poised-quantum-lea. And: John Calabrese, Beijing to Baghdad: China's growing role in Iraq's energy sector, June 7, 2023:

- Justine Mazonier, Chinas economic presence in Iraq : Challenges and survival strategy, https://cfri-irak.com/en/article/chinas-economic-presence-in-iraq-challenges-and-survival-strategy -2022-11-10.

- Majda Muhsen, Iraq signs eight agreements with China, September 29, 2019

https://www.zawya.com.

-Middle east eye. Iraq: Gunmen wound Sudanese guards in attack on Chinese oil firm cars. January 13, 2022. https://www.middleeasteye.net/news/iraq.

-Sébastien Seibt. La montée en puissance de l'Irak dans la stratégie de Pékin au Moyen-Orient. France 24. February 3, 2022: https://www.france24.com.

- **Sercan Çalışkan , China's Expanding Influence in Iraq: https://thediplomat.com.**

- Silk Road Briefing Chine – China – Iraq Issue Heats Up As Baghdad Is Caught Between East And West. February 16, 2022. https://www.silkroadbriefing. Com.